

أثر التقسيم على عقود الشركة محل التقسيم

فى ضوء أحكام التشريع الفرنسى والقانون رقم 4 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات المصرى

د. حنان عبد العزيز مخلوف

أستاذ مساعد القانون التجارى والبحرى

كلية الحقوق - جامعة بنها

يتجه العالم بسرعة فائقة نحو التطور ، ويخطو خطوات واسعة نحو العالمية ، لهذا فقد أصبح لزاماً على الشركات التجارية أن تتكيف وتتطور بما يتماشى مع هذه المعطيات الحديثة. فقد تقتضى الضرورة أحياناً تحول هذه الشركات لخلق أسواق أفضل لها ، الأمر الذى يفسر اتجاه الشركات التجارية نحو التخصص ، والميل الشديد نحو التركزات الاقتصادية⁽¹⁾ والتي تسمح لها بمسايرة هذا

1 . ويقصد بالتركز الاقتصادى ، قيام مجموعة من الشركات بتجميع رؤوس الأموال وعناصر الانتاج والسلطة الاقتصادية بغرض مضاعفة قوتها الانتاجية وتوسيع أنشطتها فى مختلف المجالات . انظر د. فاطمة رزق مصطفى : النظام القانونى لتجمع الشركات ، رسالة دكتوراه ، حقوق اسكندرية ، 2018 ، ص 1 .

التطور المذهل ويسمح لها بكسب أسواق جديدة وتحقيق استقرارها الاقتصادي⁽²⁾ . ويتحقق كل ذلك بفضل آليات قانونية متنوعة منها تقسيم الشركات واندماجها⁽³⁾.

ويعد تقسيم الشركة أحد أهم عمليات إعادة بناء وتشديد المشروعات عن طريق إعادة توزيع الأنشطة والقطاعات بين المشروعات والشركات المعنية، والذي يهدف إلى تقسيم وتجزئة وسائل الانتاج .

والتقسيم هو نقيض الاندماج ، فبينما تكون الغاية من الاندماج هي تركيز المشروعات، ينشد التقسيم الى توزيع المشروعات وعدم تركزها وتقسيم الذمة المالية للشركة الواحدة الى عدة أجزاء توزع بين عدة شركات ، سواء أكانت قائمة بالفعل أو تؤسس لهذا الغرض⁽⁴⁾ .

وقد تلجأ الشركة الى التقسيم كمرحلة من مراحل حياتها بغض النظر عن الشكل القانوني الذي تتخذه . وفي هذا الصدد تتعدد الأسباب التي قد تدفع الشركة إلى التقسيم. فقد تلجأ الشركة إلى التقسيم لمواجهة صعوبات عملية أو فنية أو اقتصادية .

بالنسبة للصعوبات العملية ، هناك بعض الشركات التي تتسم بالضخامة واتساع حجم نشاطها مما يصعب معه إدارتها بكفاءة وفعالية ، فترغب الشركة في تقسيمها إلى عدة أجزاء بهدف تسهيل إدارتها وجعلها أكثر فعالية وكفاءة⁽⁵⁾ .

أما الصعوبات الفنية ، فتتمثل في حجم الانتاج ونوعيته ، حيث ترغب الشركة في تقسيمها لقصر نشاطها على تخصص معين⁽⁶⁾ أو صناعة أو تجارة معينة .

وأخيراً بالنسبة للصعوبات الاقتصادية ، فقد تلجأ الشركة إلى التقسيم لتخفيف أعبائها المالية كما لو كانت المصاريف تزيد عن الإيرادات أو كان الربح الذي تحققه أقل من الضرائب المفروض عليها أدائها .

2 . Thomas (P) : Fusions – Acquisitions , paris , RB, éd , 2011 , p 19 .

Osman (A) : Fusion des sociétés commerciales en droit français etsyrien (étude comparative), these d' niversité Rennes 1, 2015, p 8 et s.

3 . Brulard (Y) : Les différents contrats et actes juridiques nécessaires à la réalisation d'une opération d'acquisition d'une société belge , Collection Les Ateliers des Fucam, Louvain-la-Neuve, Anthémis, 2008, p. 136.

4 . د. خليل فيكتور تادرس : " تقسيم الشركة من الوجهة القانونية " ، دار النهضة العربية ، 2007، ص5.

5 . Vidal (D) : Droit des sociétés , 4 éd , L.G.D.J , 2003 , p 180 .

6 . د. حسام الدين الصغير : النظام القانوني لاندماج الشركات ، دار الفكر الجامعي ، 2004 ، ص97.

وبالنظر إلى الأسباب التي قد تدفع الشركة إلى التقسيم ، يمكننا أن ندرك أن اللجوء إلى تقسيم الشركة أصبح أمراً شائعاً نظراً للفوائد التي يحققها كما أوضحنا آنفاً .

التنظيم التشريعي لتقسيم الشركات :

في مصر نظمت أحكام تقسيم الشركات المواد من 135 مكرر وحتى 135 مكرر. ج من القانون رقم 4 لسنة 2018⁽⁷⁾ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981 . والمواد من 299 مكرر وحتى 299 مكرر. 5 من قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم 16 لسنة 2018⁽⁸⁾.

أما في فرنسا فقد نظم قانون التجارة الفرنسي رقم 537 - 66 الصادر في 24 يوليو 1966 في الفصل السادس من الباب الثالث من الكتاب الثاني أحكام عامة تنطبق على الاندماج والتقسيم ، وذلك في المواد من 1-236 وحتى 7-236 ، ثم نظم هذا القانون الاحكام الخاصة بالتقسيم في المواد من 16-236 وحتى 21-236⁽⁹⁾.

موضوع الدراسة :

من المعلوم أن العقد هو الذي يدفع بالشركة إلى الوجود القانوني ، فالشركة عبارة عن اتفاق بين شخصين أو أكثر على أن يساهم كل منهما في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة (المادة 1832 من القانون المدني الفرنسي والمادة 505 من القانون المدني المصري).

7 - الجريدة الرسمية العدد 2 مكرر (ط) - السنة الحادية والستون 29 ربيع الآخر سنة 1439 هـ، الموافق 16 يناير سنة 2018 م.
8 - الجريدة الرسمية في العدد 34 تابع - السنة 191 هـ 25 جمادى الأولى سنة 1439 الموافق 11 فبراير سنة 2018 .
9 - تناول قانون الشركات الفرنسي الصادر في 24 يوليو 1966 عام عمليتي الاندماج والانقسام في القسم الرابع من الفصل السادس من الباب الأول بمقتضى المواد من 371-389 ، وكذلك التنظيم اللائحي الصادر عام 1967 في المواد من 254 - 265 . وفي عام 1988 تم تعديل قانون الشركات الفرنسي ليتضمن تعديلاً لأحكام اندماج وانقسام الشركات التجارية .

وإذا كان العقد هو الذى ينشأ الشركة ، فإن استمرار حياتها ونموها يستلزم إبرام العديد من العقود التى يتطلبها نشاطها مع أطراف متعددة ومتنوعة .

وقد تلجأ الشركة إلى التقسيم لأسباب عدة كما سبق وأن أوضحنا ، وهنا يثور التساؤل حول أثر تقسيم الشركة على العقود التى أبرمتها قبل التقسيم والتى تتعلق بدمتها المالية . وذلك بالنظر إلى أن التقسيم يترتب عليه انقضاء الشركة محل التقسيم انقضاءً مبسراً دون تصفية وانتقال ذمتها المالية بما تتضمنه من أصول وخصوم ، وبما يتعلق بها من عقود إلى الشركات الناشئة عن التقسيم . كما يثور التساؤل عما إذا كان يمكن لهذه الأخيرة رفض الاستمرار فى العقود التى أبرمتها الشركة محل التقسيم ، والتى تتعلق بالجزء الذى انتقل إليها من الذمة المالية.

وإذا كان المنطق يفرض - من حيث المبدأ - استمرار مثل تلك العقود ، فما هو الأساس القانونى لاستمرارها ؟

وبناء على ما تقدم نقسم الدراسة إلى مبحث تمهيدى وفصلين وذلك على النحو التالى :

مبحث تمهيدى : ماهية تقسيم الشركة ومبدأ استمرار عقود الشركة محل التقسيم.

الفصل الأول : مضمون مبدأ استمرار عقود الشركة محل التقسيم .

الفصل الثانى : الأساس القانونى لمبدأ استمرار عقود الشركة محل التقسيم .